أثر إجراءات مصارف التمويل الأصغر في حجم محفظة التسهيلات الائتمانية (دراسة تطبيقية على مصرف الأوّل للتمويل الأصغر في سورية)

إعداد الطالبة*:

إشراف الدكتور**:

علا عبدو

عبد الرزّاق حسّاني

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – قسم المصارف والتأمين– جامعة دمشق

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر السياسات والإجراءات الداخلية لمصارف التمويل الأصغر في حجم محفظة التسهيلات الائتمانية من خلال التطبيق على عينة من مصارف التمويل الأصغر في سورية والمتمثلة بمصرف الأوّل للتمويل الأصغر، وبناء على ذلك، تم إجراء اختبار التوزع الطبيعي لمتغيرات البحث المتمثلة بحجم قروض التمويل الصغير الممنوحة كمتغير تابع، وكل من مبالغ المنح والتبرعات وعدد الفروع كمتغيرات مستقلة، وتمّ تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EVIEWS10). أظهرت النتائج أن لكل من المنح والتبرعات وعدد الفروع تأثير معنوي إيجابي في تغير حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف.

الكلمات المفتاحية: مفهوم التمويل الصغير، مصرف الفقراء، مصرف الأوّل للتمويل الأصغر.

* طالبة دراسات عليا (ماجستير) في قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

** أستاذ دكتور في قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

The Impact Of Microfinance Banks Procedures On Size Of Credit Facilities

(An Empirical Study On The First Microfinance Bank)

Prepared by: supervised by:

Oula Abdo* **Abdul Rzzak Hassani****

Department of Banking and Insurance – Faculty of Economics

University of Damascus

ABSTRACT

study aimed to identify The impact of the internal procedures of the Syrian ofinance banks in loans portfolio of a sample of the Syrian microfinance (the First ofinance bank).To achieve the objective of the research.

researcher applied the normality test for the dependent variable which is the total ans and the independent variables which are the grants and number of the ches, then the simple linear regression is applied by using Eviews10 program analyze the annual financial data.

study found that, there is a positive impact of the grants and number of the ches on the changes loans portfolio of the bank

Key words: the microfinance concept, the Grameen bank, the First microfinance bank.

*Student Master of financial Market in the Department of Banking and Insurance- Faculty of Economics- Damascus University.

**Professor in in the Department of Banking and Insurance-Faculty of Economics- Damascus University.

1-المقدمة:

تعلن مصارف التمويل كاستراتيجية للتخفيف من حدة البطالة، أو محاولة لتخفيض نسب الفقر و التمكن من النهوض باقتصاد البلد وذلك من خلال منح القروض لأفراد الدخل المحدود بهدف خلق فرص عمل دائمة وزيادة مستوى الانتاج والتشغيل وخلق أفكار إنتاجية جديدة تدعم الاقتصاد الوطني بما يسهم بخلق قفزة نوعية في نمو الاقتصاد السوري وتعزيز ثقافة الادخار وذلك مما ينعكس إيجاباً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب تحقيق نسب أرباح معقولة ذلك أنها مصارف هدفها ليس ربحي بقدر ما هو اجتماعي إنساني. الأصغر أن غايتها تعزيز التنمية الاجتماعية، حيث تعتمد على تمويل المشاريع الصغيرة.

2-مشكلة البحث:

شهد قطاع مصارف التمويل الأصغر في سورية ازدهاراً ملموساً قبل الحرب وعلى الرغم من حدوث الاضطرابات لم تتوقف عن ممارسة أنشطتها بشكل كامل إنما استأنفت أعمالها، وعملت على تقديم خدمات مالية للشرائح الفقيرة بهدف تحسين مستوياتهم الاجتماعية وجعل هذه الخدمات في متناول جميع أفراد هذه الشرائح واستهداف عمق خط الفقر، ودمج فئات المجتمع المهمّشة والفقيرة ضمن الدورة الاقتصادية وذلك من خلال طرح المنتجات المصرفية التي تسهم بتمويل المشاريع الصغيرة بكافة أنواعها زراعية صناعية تجارية خدمية بالإضافة لتقديم خدمات الإيداع وهذا ما أعطاها في سورية ميزة جديدة تتعارض مع مفهومها العالمي المتعارف عليه بكونها مؤسسات اجتماعية بحتة مما أخضع أنشطتها لرقابة السلطة النقدية وضبطت أعمالها وفق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة وهنا تكمن إشكالية البحث:

هل تؤثر الإجراءات الداخلية المتبعة من قبل مصرف الأول للتمويل الصغير على إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأفراد الطبقة ذوي الدخل المحدود ؟

3-هدف البحث:

- التعريف بنشاط التمويل الصغير من خلال دراسة (حالة مصرف الأول التمويل الأصغر).
- معرفة فيما إذا كان لكل من توظيفات مبالغ المنح والتبرعات وعدد فروع المصرف أثر على حجم قروض التمويل الصغير الممنوحة.

4-متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الإجراءات الداخلية المتبعة من قبل مصارف التمويل الأصغر المتمثلة بما يلي:

المتغير الأول: توظيفات المنح والتبرعات التي يحصل عليها المصرف.

المتغير الثاني: التوزع الجغرافي لفروع المصرف.

المتغير التابع: إجمالي حجم القروض الممنوحة من قبل المصرف لأفراد الطبقة المستهدفة.

5-فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين توظيفات مبالغ المنح والتبرعات وحجم القروض الممنوحة

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التوزع الجغرافي لفروع المؤسسات وحجم القروض الممنوحة

6-أهميّة البحث:

- التعريف بنشاط التمويل الصغير من خلال دراسة (حالة مصرف الأول للتمويل الأصغر) في سورية.

- بيان مدى تأثير مبالغ المنح والتبرعات التي يحصل عليها المصرف، وكذلك الخريطة الجغرافية لفروع المصرف المتوزعة في المدن السوريّة في زيادة حجم قروض التمويل الصغير الممنوحة لأفراد الدخل المحدود.

7-منهج البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكما تمّ الاعتماد على الكتب والدراسات الأكاديمية المختصة وعلى المواقع الالكترونية الرسميّة ذات الصلة بالتمويل الصغير، وتم الحصول على البيانات المالية من التقارير المالية السنوية المنشورة على الموقع الرسمي للمصرف التي اقتصرت على تقارير السنوات من عام 2010 وحتى 2020، وكما سيتم الاعتماد على الطرق الاحصائية المناسبة لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث.

8-مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع البحث من مصارف التمويل الأصغر المرخص لها في سوريّة لتقديم خدمات التمويل الصغير وعددها ثلاثة مصارف، و تمّ اختيار مصرف الأوّل للتمويل الصغير كعيّنة للبحث باعتباره المصرف ذو الموقع الأكثر تحديثاً بالتقارير الماليّة السنوية مقارنة مع المصارف الأخرى مجتمع البحث.

9-الدراسات السابقة:

9-1الدراسات العربيّة:

1-الفيصل (2018): دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية طبيعة عمل هذه المشاريع بالإضافة إلى التعرف على دور أنظمة العمليات المصرفية السائدة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إجراء دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية وذلك من خلال دراسة الحالة في كل من (مصرف سورية والمهجر، مصرف سورية الإسلامي، مصرف سورية والأردن) باستخدام الاستبانة وزعت على العاملين المعنيين بدراسة طلبات التمويل والتسهيلات الائتمانية

تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث وعليه جاءت نتائج الدراسة أن طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمخاطر الكبيرة التي تواجهها تعتبر عائقاً يحول دون القيام بتمويلها من قبل المصارف وذلك بسبب ارتفاع درجة مخاطر تمويل هذه المشاريع نظراً لصغر حجمها، وارتباط عملية الإدارة والانتاج بشخص واحد هو المالك غير المليء مالياً مما يجعلها عرضة للفشل والخروج من السوق عند أي مشكلة تواجهها، وعدم امتلاك هذه المشاريع بيانات مالية صحيحة يمكن تقديمها للحصول على التمويل الصغير، على الأخص نتائج السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع والميزانيات الختامية، مما يؤدي إلى عدم قدرة المشروع على إعداد دراسة جدوى اقتصادية صحيحة ،مع ما يتطلب من بيانات مالية وجداول تدفقات نقدية، وهذه البيانات تعتبر وثائق ضرورية للمصرف وشرطاً أساسياً قبل الموافقة على منح التمويل، بالإضافة لارتفاع التكاليف التشغيلية لدى المصرف الناتجة عن تمويل المشروع الصغير أو المتوسط نتيجة صغر حجم التمويل مع ما يتطلب من إجراءات وأوراق وكشوف متابعة غيره، مما يؤدي إلى انخفاض العائد الذي يحققه المصرف جراء عملية التمويل، حيث يرى العاملون في قسم التسهيلات الائتمانية في المصارف أن أنظمة العمليات المصرفية المعمول بها تلعب دوراً معيقاً في عمليات تمويل هذه المشاريع إذ لا يوجد مرونة مصرفية لمشروع الصغير والمتوسط فيما يتعلق بنوع الضمانات المطلوبة منه، وبمعدل فائدة، وبمدة سداد القرض إذ أن هذه المشاريع تحتاج عناية خاصة وشروطاً مناسبة حتى تنمو وتكبر وتحقق النجاح.

2- سليمان (2018): دور التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير".

هدفت الدراسة إلى التعرف على صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وأثره على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة، و وكذلك توضيح واقع البيئة المؤسساتية والاستثمارية للمشروعات الصغيرة للمستفيدين من تمويل تشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى

أثره في تطوير المشروعات الصغيرة فيما يتعلق بتنشيط الاستثمار، وتحقيق الاستدامة المالية.

وقد اعتمد البحث على استبانة تمّ توزيعها على عينة عشوائية من المستفيدين من تمويل المؤسسة ، وقد تبيّن في نتائج الدراسة وجود العديد من الصعوبات في البنية التحتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تتجلى في ضعف البنية الطرقية وضعف البنية التحتية للاتصالات وضعف التيار الكهربائي وانقطاعه بشكل مستمر، في حين أن واقع البيئة المؤسساتية للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة جيد باستثناء وجود بعض العراقيل الإداريّة ، وقد تبيّن أن البيئة الاستثمارية للمشاريع الصغيرة تتأثر بتقلبات أسعار الصرف والتضخم بالإضافة لوجود مشكلات تسويقية لمنتجات المشروع ، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية للمؤسسة المدروسة فإنها تنسجم مع السياسة المالية للبنوك التجارية إلا أن المستفيدون يعانون من فرض ضمانات مرتفعة كذلك إلى عدم كفاية التمويل وعليه لا يساهم التمويل الصغير كثيراً في تحسن ظروف المعيشة حيث لا يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين بالإضافة إلى أنهم لا يتلقون أي خدمات استشارية من مؤسسة التمويل كما لم يتلقوا الدعم الفني من الهيئات الحكومية أو الأهلية، وبناء غلى ذلك تبين أن التمويل الصغير لا يساهم في تنشيط الاستثمار كذلك في تحقيق الاستدامة المالية.

3-9 الدراسات الأجنبيّة:

1-KHAN&SULAIMAN (2015) Social and financial efficiency of micro-finance institutions in Pakistan.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الفعالية الاجتماعية والمالية لمؤسسات التمويل الصغير في باكستان من أجل وضع استراتيجية مثالية لتمويل المشاريع الصغيرة لأصحاب الطبقة الفقيرة بطريقة كفؤة وتحقق الاستدامة المالية ذلك أن الهدف من تفعيل دور هذه المؤسسات في باكستان هو أن تساعد المساهمين الرئيسين في الصناعة أن يدركوا واقع الصناعة الحالي ويسعون لوضع استراتيجية مثلى لتمويل المشاريع الصناعية

من خلال هذه المؤسسات وقد شملت عينة الدراسة كافة مؤسسات التمويل الصغير التي تم الترخيص لها حتى عام 2013 وتم الحصول على البيانات بخصوص هذه المؤسسات من قاعدة بيانات يطلق عليها Mix market وقد تم تحديد 19 نموذجاً للاختبار باستخدام ثلاث متغيرات تمثلت بعامل الكلفة، والعامل المالي، وعامل الأسس التنظيمية، وما أثرها على فعالية عمل هذه المؤسسات ذلك ، وقد نتج عن الدراسة أن هذه الفعالية تعتمد على مجال عمل وعمر ونمط نشاط هذه المؤسسات ذلك أن البنوك التي تمول المشاريع الصغيرة والتي عددها سبعة في باكستان ليست قادرة على القيام بنشاط التمويل الصغير والمتناهي في الصغر الذي تقوم به هذه المؤسسات والتي بلغ عددها حسب الدراسة 3 وذلك من خلال منح القروض الصغيرة إلى أفراد الطبقة الفقيرة بالمجتمع وإلى المساهمة بتمكين المرأة من خلال منحها أولوية في هذه القروض وعليه تقاس كفاءة هذه المؤسسات من خلال قدرتها على توظيف موجوداتها بالطريقة المثلى بغض النظر عن حجمها وطبيعة عملها.

2-David (2010) the microfinance sector in Bangladesh: innovation or stagnation.

قيمت هذه الدراسة مؤسسات التمويل الصغير في بنغلاديش سواء أكانت قابلة للتطوير والابتكار أم أنها فكرة جامدة وقابلة للزوال حيث هدفت هذه الدراسة للتعريف على مؤسس بنك الفقراء(بنك جرامين)محمد يونس الذي يعد الأساس الذي انطلقت منه مؤسسات التمويل الصغير إلى العالم حيث تمكن من خلال هذا البنك إقراض الناس الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر من أمواله الخاصة وبشكل خاص النساء وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام أسلوب المسح وتبين نتيجة المسح من استفادة تسعة ملايين شخص مئتين ألف منهم من المتسولين في بنغلاديش من هذه القروض حيث بلغت نسبة النساء اللواتي انتفعن من هذه القروض 79% بإجمالي مبلغ مليار دولار سنوياً.

10-تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها ركزت على المعوقات التمويلية التي تتعرض لها فئة العملاء وتعرضت لبعض المشاكل التي تعاني منها المشاريع الممولة عن طريق مؤسسات التمويل الصغير من وجهة نظر العملاء وذلك بالاعتماد على أدوات الدراسة الاستبيان والمقابلات الشخصية في حين سوف تختلف هذه الدراسة من الجانب النظري حيث سيتم استعراض أثر الإجراءات الداخليّة لمصرف الأول للتمويل الأصغر عينة الدراسة على حجم القروض الممنوحة، ضمن القطاع المصرفي السوري ومن الجانب العملي سيتم الاعتماد على تحليل بنود من البيانات المالية السنوية المنشورة لهذه المصرف لإثبات صحة فرضيات البحث.

11-الإطار النظري:

11-1نشأة مفهوم التمويل الصغير:

تعود نشأة صناعة التمويل الصغير إلى الاقتصادي البنغالي (السعيد، 1999) محمد يونس نتيجة عمله الدؤوب على تطوير هذه الصناعة في بنغلاديش منذ عام 1976 على أثر المجاعة التي اجتاحت البلاد، و مع قيام هذا الاقتصادي بإقراض النساء الأشد فقراً مبالغ متواضعة لم تتجاوز ال27 دولار من أمواله الشخصية لتمويل مشاريعهم المتواضعة في الأعمال اليدوية دون أن تقدّمن أي ضمانات سوى التعهد بإعادة رؤوس الأموال من عائدات هذه المشاريع التي لم تتجاوز الدولار يوميّاً، وانطلاقاً من هذه التجربة التي أثمرت نتائج ناجحة، تم تأسيس بنك جيرامين في عام1977.

- تم الترخيص لهذا المصرف (pine, 2010) تحت شعار (الفقير لا ينبغي أن يذهب إلى البنك وإنما على البنك أن يذهب إليه) باعتباره أول مؤسسة مصرفية تقدم خدمات التمويل الصغير المصرفية، وأطلق عليه تسمية ما يعرف بمصرف الفقراء، حيث استهدف بقروضه الأفراد الأشد فقراً في المجتمع البنغالي ،وكانت من أبرز خدماته التي قدمت، قروض أطلق عليها القروض المجهرية[1] حيث منحت فق شروط ميسّرة جداً بهدف

[1] للتعرف المزيد حول القروض:
الموقع الالكتروني الرسمي لworld bank

cgap@Worldbank.org

النهوض بهذه الفئة والتخفيف من حدّة الفقر المدقع بين أفراد هذه الطبقة الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع الريفي البنغالي.

- وبالاستناد على عدة مؤشرات[2] وأهمها الضمانات المعقولة التي تراوحت بين الكفالات والممتلكات الشخصية بالإضافة إلى عدد المستفيدين الذي بلغ اليوم وفق موقع المصرف حوالي 2.4 مليون مستفيد معظمه من النساء، بالإضافة إلى مؤشر نسب الاسترداد للقروض الممنوحة والتي بلغت 98% أي بنسبة قروض معدومة أو متعثرة 2% ، وهكذا وجدت الباحثة أن السياسة الحكيمة المتبعة من قبل إدارة هذا المصرف حققت الاستمرارية له على مدار خمس وثلاثين عاماً، وربما يعزى ذلك إلى الجانب الانساني في هذا النشاط الاقتصادي، وكما ساهمت هذه السياسة بتحقيق الهدف الأساسي من نشاطه المصرفي المتمثل برفع مستوى معيشة الطبقة الفقيرة في المجتمع وانخفاض نسب البطالة وتفعيل التكافل الاجتماعي في تحقيق الثروة من خلال قروض المجموعات التي تعتبر خدمة مصرفية ذات طابع اجتماعي لم يسبق لها باقي مكونات القطاع المصرفي.

11-2 التمويل الصغير في سورية:

شغلت فكرة صناعة التمويل الصغير اهتمام روّاد القطاع المصرفي والمالي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ولا سيّما البلدان العربيّة بسبب سوء الأحوال المعيشية التي تعاني منها، لاسيّما أنه تشير التقديرات إلى ثلث سكان المنطقة العربية فقراء محرومين من الحدود الدنيا للعيش (الملّا، 2019) نتيجة عدم قدرة الحكومات على استجرار وظائف جديدة وارتفاع نسبة البطالة وبالتالي ارتفاع نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، وعليه فقد سارعوا إلى عكس تجربة بنك جيرامين ضمن الأنظمة الاقتصادية وقد برزت تجارب ناجحة في هذا المجال في عدّة بلدان عربية كمصر وسورية والسودان واليمن.

[2] للتعرف المزيد حول الموضوع
الموقع الالكتروني الرسمي لمصرف جيرامين

WWW.cgap.org

وكما في الآونة الأخيرة وتمهيداً لتوفير البيئة التشريعية (سليمان، 2018) الحاضنة لهذه الصناعة حديثة العهد، حظيت الضوابط التشريعية التي تحكم نشاط الجهات ذات الطابع الاجتماعي في سورية والتي تقوم بتقديم خدمات التمويل كالتنظيمات والجمعيات الأهلية لمختلف أفراد الطبقة الفقيرة باهتمام خاص من قبل السلطة التشريعية السورية وذلك من عام 2001، وذلك بإحداث هيئة مكافحة البطالة السورية[3] ليحل محلها بعد خمس سنوات هيئة ناظمة جديدة أطلق عليها الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات[4] ونتيجة لتوسع نطاق الخدمات المقدمة لأفراد الطبقة المستهدفة لتشمل الخدمات المصرفية وفيما بعد تمّ السماح بإحداث المؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية السوريّة[5] التي تهدف لتقديم خدمات التمويل الصغير حيث تم الترخيص لكل من مؤسستي الأولى والوطنية للتمويل الصغير، ومصرف الإبداع للتمويل الصغير[6] والذي كان يسعى لتحقيق الهدف المشترك مع نظيراته من المؤسسات وهو التخفيف من وطأة البطالة والفقر بين أفراد الطبقة الفقيرة في المجتمع السوري.

تم إخضاع هذه المؤسسات المالية لإشراف ورقابة السلطة النقدية السوريّة متمثلة بمجلس النقد والتسليف[7] الذي بدوره أصدر حزمة من القرارات الهادفة لتنظيم خدمات التمويل المقدمة من قبل هذه المؤسسات والضامنة لتحقيق غايتها الاجتماعية المرجوة وكما تمّ السماح مؤخراً بتأسيس مصارف التمويل الأصغر لتقديم خدمات التمويل الصغير.

11-3 لمحة عن مصرف الأول للتمويل الأصغر –سورية[8]

[3] بموجب القانون رقم 71 لعام 2006.

[4] تم تأسيسها بموجب المرسوم التشريعي رقم 39 لعام 2006.

[5] المرسوم التشريعي رقم 15 لعام2007.

[6]القانون رقم (9) لعام 2010 .

[7] صدر القانون رقم (8) لعام 2021 الذي يسمح بتأسيس مصارف التمويل الأصغر لإقراض محدودي الدخل، حيث أقر في تعليماته التنفيذية بإلغاء المرسوم رقم (15) وإطلاق تسمية مصارف التمويل الأصغر على كل المؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية المرخص لها وفق المرسوم الملغى.

[8] للتعرف المزيد حول المؤسسة يرجى زيارة الموقع الالكتروني الرسمي للمؤسسة.

بداية تم الترخيص لهذا المصرف في عام 2007 كأول مؤسسة تمويل صغير سورية تقوم بتقديم مختلف أنواع خدمات التمويل الصغير[9] وتمت الموافقة النهائية على تسجيل المؤسسة في سجل الشركات المالية بتاريخ 18 تشرين الأول لعام 2008 ومنذ ذلك شرعت المؤسسة بلعب دورها الريادي بتوفير خدمات التمويل الصغير، وحاليّاً وبموجب أحكام القانون (8) لعام2021 أطلق عليها تسمية مصرف الأولى للتمويل الأصغر.

ويبلغ رأسمال المصرف (1.081.307.500) ل.س مدفوع بالكامل، ويتميز بتنوع المساهمين في تأسيسه الأمر الذي يتوقع منه أن يكون مصرف رافد في صناعة التمويل الأصغر **ويتميز أهم المساهمين[10] في هذا المصرف بما يلي:**

1-وكالة الآغا خان للقروض الصغيرة (AKAM)[11]: هي إحدى وكالات الآغا خان للتنمية (SBP، 2011) والتي بدورها تشكل مجموعة واسعة من المؤسسات العاملة في مجال الصحة والتعليم والثقافة والتنمية الريفية والتنمية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في جنوب صحارى أفريقيا وجنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط.

2-بنك الاستثمار الأوروبي (EIB):يطلق عليه ببنك الإقراض طويل الأجل في الاتحاد الأوروبي، وتتمثل مهمته في تعزيز أهداف الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الإطار تواكب أنشطة بنك الاستثمار الأوروبي التطورات في سياسات الاتحاد الاقتصادية ويتركز نشاطه في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل استثمار وتحفيز الشركات الأورومتوسطية والتي تتركز أولوياتها في دعم القطاع الخاص وخلق بيئة مواتية للاستثمار من خلال بنية

[9] تم الترخيص لها بموجب المرسوم التشريعي رقم (15) حيث تم منحها الترخيص الأولي في مؤتمر سياسات التمويل الصغير المنعقد في دمشق بتشرين الثاني من عام 2007

[10] لمزيد من المعلومات حول المساهمون يرجى زيارة المواقع الالكترونية الرسمية الآتية

WWW.akdn.org/micofinance
Eib.org/en/
WWW.ifc.org
www.unwra.org
kfw-net.book.de/in-finanzirang

[11] تأسست هذه الوكالة في تشرين الثاني في عام 2004في جنيف في سويسرا، وبموجب القانون السويسري تعتبر وكالة تنموية دولية خاصة غير ربحية.

تحتية فعالة وأنظمة مالية تتواءم مع خططه المستقبلية فيما يتعلق بالاستدامة المالية والشمول المالي.

3-مؤسسة التمويل الدولية(IFC) :تشكل هذه المؤسسة أحد أهم الأعضاء في مجموعة البنك الدولي وهي أكبر مؤسسة للتنمية تركز على الاستثمار ضمن القطاع الخاص في الدول النامية وتخلق فرص عمل للناس للتخفيف من فقرهم وتحسين ظروفهم المعيشية وذلك من خلال تقديم التمويل لمختلف شركات القطاع الخاص لمساعدتها بخلق المزيد من فرص العمل وجمع رؤوس الأموال ومن خلال تقديم الخدمات الاستشارية وإدارة المخاطر لضمان التنمية المستدامة.

4-بنك التنمية الألماني (KFW):يعد أحد كبار المستثمرين في مبادرات التمويل الصغير (Damla, 2017) في جميع أنحاء العالم والجهة الاستشارية المختصة والاستراتيجية بشأن قضايا التنمية الحالية ذلك أنه تتركز الأولويات الرئيسية لهذا البنك في الحد من الفقر وتأمين السلام وحماية الموارد الطبيعية وكما يموّل بالنيابة عن الحكومة الاتحادية الألمانية الإصلاحات والبنية التحتية والنظم المالية من أجل نمو اقتصادي واجتماعي وبيئي أفضل.

وبموجب القانون رقم (8) آنف الذكر، تم السماح لها بالتغطية مجموعة من المنتجات المصرفية ذات الطابع الاجتماعي والتي تستعرض ضمن التقارير المالية السنوية للمؤسسة وفق عدة تصنيفات حسب التوزع الجغرافي للفروع ووفق النشاط بالإضافة إلى التصنيف وفق الشرائح والاستحقاقات، وكما يوضح الجدول أدناه قيم مساهمات (التقرير المالي السنوي، 2020) كل من الجهات المذكورة أعلاه:

الجدول رقم (1)

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم	قيمة الأسهم ب ل.س	النـ
وكالة الآغا خان للقروض الصغيرة–AKAM	مؤسسة اجتماعية دولية	7734395	773439500	3
البنك الأوروبي للاستثمار– EIB	منظمة أوروبية	1025935	102593500	8
مؤسسة التمويل الدولية– IFC	مؤسسة مالية دولية	1031175	103117500	4
البنك الألماني للتنمية– KFW	مؤسسة ألمانية	1021530	102153000	5

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية المنشورة للمصرف.

11-3-1أنواع التسهيلات الائتمانية التي يقدمها المصرف:

ركزت استراتيجية الإقراض لدى المصرف على فئة الأفراد ممّن ليس لديهم الملاءة المالية (المللي، 2017) التي تمكنهم من الاقتراض من المصارف التجارية لتمويل أنشطتهم، فقد اعتمد المصرف عدة معايير لمنح هؤلاء الأفراد القروض الصغيرة وعليه طرح سلسلة واسعة من منتجات الإقراض التي تلبي رغبات هذه الطبقة آخذاً بعين الاعتبار دوره الريادي كمصرف تمويل صغير ذو مسؤولية وعليه سوف نستعرض أهم أنواع القروض التي يمنحها المصرف:

1-قروض المجموعات النسوية: يستهدف هذا المنتج السيدات القادرات على العمل والهدف منه إنشاء مشروع أو دعم مشروع منزلي يمنح لمجمعة تضامنية من ثلاث سيدات على الأقل.

2-قروض المنشآت الصغيرة: يستهدف هذا المنتج فئة المنشآت الصغيرة والتي مضي على عملها ما لا يقل عن ستة أشهر بهدف شراء موجودات أو أصول ثابتة أو دعم رأس مال عامل.

3-قروض الشراكات: يمكن لموظفي القطاع العام والخاص والاستفادة من القرض في تمويل سلع استهلاكية أو معمرة وفق شروط إقراض خاصة بالموظفين معتمدة ضمن دليل عم المصرف.

4-القروض التعليمية: تستهدف الأسر ذات الدخل المحدود لتغطية التكاليف التعليمة والتدريبية لأي من أفراد الأسرة وتشمل جميع أنواع الرسوم التعليمية كرسوم المدارس والمعاهد الفنية والجامعات ورسوم التعليم العالي ومتطلبات العودة للمدارس بما فيها الحواسب المحمولة والمصاريف التعليمية كافة.

5-قرض تحسين المنزل: يستهدف هذا القرض أصحاب المنازل التي تحتاج أعمال ترميم وإصلاح مثل الدهان و الإكساء ولاسيّما ممّن تضرروا نتيجة أعمال العنف خلال الحرب السوريّة الأخيرة، كما يهدف القرض لتمويل السلع المعمرة كالطاقة الشمسية والأجهزة المنزلية.

6-القرض الزراعي: يستهدف أصحاب المشاريع الزراعيّة التي يسعى أصحابها إلى تمويل وتطوير العمل الزراعي لديها ممّا يسهم في نمو دخل المزارعين بالأرياف كما يسعى أصحاب هذه المشاريع إلى تنمية الثروة الحيوانية ذلك أن كل من الفئتين يعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفد الأسواق المحليّة بالمنتجات الضرورية ورفع مستوى المعيشة.

11-3-2 المنح والتبرعات:

يتوفر في القوائم المالية لمصارف التمويل الأصغر بند يعرّف بالمنح والتبرعات (Suliman, 2012) ويعتبر علامة فارقة بالمقارنة مع القوائم المالية الخاصة بالمصارف، وكما تختلف المعالجة المحاسبية لهذا البند من مؤسسة لأخرى من ناحية الإفصاح عن مبالغ هذه المنح بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكما اعتمد تعريف لمفهوم التبرعات[12] بأنها كافة الهبات والوصايا والتبرعات على حد سواء، وتعد الهبات من قبيل عقود التبرع وهي ملزمة لجانب واحد (الواهب) حيث تعتبر

[12] ورد تعريف المنح والتبرعات ضمن قرار مجلس النقد والتسليف رقم375/ م ن لعام2021.

بمثابة عقد بمقتضاه يتصرف الواهب بمال له دون عوض، وتتطلب عادة القبول من الموهوب له ليتم العقد(كونه لا يوجد مقابل)، على أنه يجوز للواهب دون أن يتجرد من نية التبرع أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين ،وكما تتمكن مصارف التمويل الأصغر من الحصول على التبرعات بمختلف أنواعها النقدية والعينية المقدمة من الجهات ذات الصلة الحكومية وغير الحكومية والتصرف بها وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الإشرافية بما يتوافق مع الأحكام والضوابط، وكما تلتزم بالتصرف بالتبرعات النقدية في عمليات الإقراض ومنح التسهيلات والتمويل حصراً ولا يجوز استخدامها في غايات أخرى.

11 -3-3 فروع المصرف:

يقوم المصرف بتقديم خدمات التمويل الصغير من خلال فروعه المنتشرة في المدن السوريّة والتي وفقاً للبيانات المالية السنوية تبيّن انتشار هذه الفروع في كل من المدن (السلميّة- طرطوس -مصياف- اللاذقية- حلب-السويداء-دمشق-حمص) وقد تفاوت عدد الفروع الفعالة خلال فترة الدراسة بين ستة وثمانية فروع وذلك بسبب الظروف الأمنية التي مرّت بها البلاد وأدت إلى توقف بعض فروع المصرف عن العمل في المحافظات التي شهدت اضطرابات أمنية كمدينتي حمص وحلب، وكما اقتصرت الخريطة الجغرافية لفروع المصرف على المحافظات المذكورة أعلاه خلال فترة الدراسة.

وعليه تم تجميع البيانات المالية المتعلقة بكل من القروض الممنوحة ومبالغ المنح والتبرعات وعدد فروع المصرف خلال الفترة من عام 2010 إلى 2020 (التقرير المالي السنوي، 2020) وفق الجدول المبيّن أدناه:

الجدول رقم (2)

العام	إجمالي القروض الممنوحة بالليرة السوريّة	مبالغ المنح والتبرعات بالليرة السوريّة	عدد الفروع
2010	948642320	38962290	8
2011	1246213641	14008217	8
2012	855870049	4513566	8
2013	933049701	4070054	8
2014	1482598145	3519978	6
2015	2024507856	3739793	6
2016	3154787208	4728922	6
2017	5221076181	3984713	7
2018	9533806281	3984713	8
2019	12903676603	3984713	8
2020	14115693633	3984713	8

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاستناد إلى التقارير المالية السنوية المنشورة للمصرف

12-الدراسة العملية للبحث: شمل البحث وفق ما تمت الإشارة إليه سابقاً مصرف الأول للتمويل الأصغر كعينة من مصارف التمويل الأصغر في سورية، تم جمع البيانات المالية من قوائم المركز المالي ومن أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالمصرف خلال الفترة (2010-2020) وبغرض اختبار فرضيات البحث و تحقيق هدف الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي (EVIEWS10) لتحليل البيانات وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وعليه نبيّن ما يلي:

12-1تم إجراء التحويل اللوغاريتمي على قيم المتغيرات لأنه يساعد بالتقليل من تشتت السلسة ويفيد بجعل التوزيع أكثر قرباً للتوزع الطبيعي. وعليه يعرض الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي للعينة المدروسة حيث يشير العدد (N) إلى عدد المشاهدات لكل متغير(عدد السنوات)، أما (MEAN) عن قيم المتوسطات لكل من المتغيرات المدروسة وكما أن قيم الوسيط (MEDIAN) قريبة من قيم المتوسط (MEAN) بالنسبة لكافة

المتغيرات المدروسة، وكما بلغت قيم الانحراف المعياري(STD.DEVIATION) عن المتوسط للقروض (1.80) وللمنح والتبرعات(0.40) ولعدد الفروع (0.92) وكما تدل قيم الالتواء (SKEWNESS) والتفلطح (KURTOSIS) على توزع قيم المتغيرات مقارنة بالتوزع الطبيعي، حيث أن قيمة الالتواء لمتغير عدد الفروع سالبة مما يدل على وجود تأثير سلبي لعدد الفروع خلال السلسة الزمنية على حجم القروض الممنوحة والذي يعزى إلى الفروع التي خرجت عن تقديم الخدمات المصرفية نتيجة الاضطرابات في بعض المحافظات وكما أن قيم التفلطح بالنسبة لمتغيري عدد الفروع والقروض أقل من (3) أي السلاسل تكون مفلطحة في حين أن قيمته أكبر من (3)أي السلسة تكون مدببة الرؤوس وبالتالي أي أن مبالغ المنح والتبرعات الممنوحة للمصرف ذات تأثير واضح في حجم القروض الممنوحة.

الجدول رقم (3) الإحصاء الوصفي للعينة المدروسة

Mean	Median	Std .Deviation	Skwness	Kurtosis	MIN	MAX
15.33665	15.19798	0.401786	2.456972	7.452890	15.07397	16.45515
7.363636	8.000000	0.924416	−0.776858	1.738117	6.000000	8.000000
21.75080	21.42859	1.086442	0.398713	1.590944	20.56763	23.37055

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVEIWS10

12-2اختبار التوزع الطبيعي:

تم استخدام اختبار(JARQUE–BERA) لاختبار توزع البيانات فيما إذا كانت هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن القيمة المعيارية لهذا الاختبار (5,99) وبالتالي تتبع البيانات التوزع الطبيعي، إذا كانت قيمة 5.99>(JARQUE–BERA)وكذلك (PROP>0.05)وعليه كما موضح بالجدول(4) فإن قيمة (JARQUE–BERA) لجميع المتغيرات المدروسة هي أصغر من (5.99) وكذلك القيمة الاحتمالية هي أكبر من (0.05)، وبالتالي تخضع قيم هذه المتغيرات للتوزع الطبيعي.

الجدول رقم (4) اختبار التوزع الطبيعي

Variable	JARQUE–Bera	Prob
LGC	1.201443	0.548416
NB	0.415614	0.812364
L	1.836258	0.399265

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVEIWS10

وبما أن البيانات تخضع للتوزع الطبيعي، سوف يتم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

12–3 اختبار فرضيات الدراسة:

12–3–1اختبار الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم المنح والتبرعات و حجم القروض الممنوحة.

ولمعرفة أثر المنح والتبرعات في حجم القروض الممنوحة، قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط كما هو موضح في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار البسيط

DEPENDENT VARIABLE:LL			
Variable	COEFFICIENT	t–Statistic	Prob
LGC	3.459081	0.009075	0.02478

C	74.44069	1.282224	0.02318
-squared	0.083850	Adjusted- R-squared	0.37954
-statistic	0.0823716	Prob (F-statistic)	0.038775
Durbin-Watson stat = 0.241197			

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجEveiws10

تشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (5) أن للمنح والتبرعات التي يحصل عليها المصرف تأثير إيجابي معنوي في محفظة التسهيلات الائتمانية، أي في حال زيادة المنح والتبرعات 1% يزداد حجم القروض الممنوحة 45%، ويلاحظ أن التغير في حجم المنح والتبرعات يفسر 37% من التغيرات الحاصلة في حجم القروض الممنوحة ونسب (63%)تفسرها عوامل أخرى ، ونموذج الانحدار المقدّر يتمتع بقدرات تنبؤية في تغيرات محفظة التسهيلات الائتمانية حيث بلغت احتمالية إحصائية Prob (F- statistic)=0.038 وهي أصغر من (0.05) مما يدل على معنوية النموذج ككل. وبلغت احتمالية إحصائية t-Statistic المعامل انحدار المنح والتبرعات لدى المصرف على المحفظة(0.024) وبناء عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي مبالغ المنح والتبرعات في حجم القروض الممنوحة حيث أن توظيفات المنح والتبرعات يسهم في ارتفاع حجم القروض الممنوحة لاسيّما في حال اعتمد المصرف سياسة إقراض تستهدف أكبر عدد أفراد من الطبقة المستهدفة.

12-3-2اختبار الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد الفروع و حجم القروض الممنوحة.

ولمعرفة أثر عدد الفروع في حجم القروض الممنوحة ، قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار البسيط كما هو موضح في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار البسيط

DEPENDENT VARIABLE:LL			
Variable	COEFFICIENT	t-Statistic	Prob
LNB	17.25157	0.006423	0. 01802
C	21.93605	7.55194	0.0000
R-squared	0.00458	Adjusted- R-squared	0.4507
F-statistic	0.004126	Prob (F-statistic)	0.009519
Durbin-Watson stat =0.12483			

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجEveiws10

تشير نتائج الاختبار في الجدول رقم (6) أن لعدد فروع المصرف المرخص لها في المدن السوريّة تأثير إيجابي معنوي في محفظة التسهيلات الائتمانية، أي في حال زيادة عدد الفروع1% يزداد حجم القروض الممنوحة 25%، ويلاحظ أن التغير في عدد الفروع يفسر 45% من التغيرات الحاصلة في حجم القروض الممنوحة ونسبة(55%) تفسرها عوامل أخرى ، ونموذج الانحدار المقدّر يتمتع بقدرات تنبؤية في تغيرات محفظة التسهيلات الائتمانية حيث بلغت احتمالية إحصائية 0.009=(F-statistic) Prob وهي أصغر من (0.05) مما يدل على معنوية النموذج ككل. وبلغت احتمالية إحصائية (t-Statistic)لمعامل انحدار عدد الفروع لدى المصرف على المحفظة(0.018) وبناء عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي عدد الفروع في محفظة التسهيلات الائتمانية، ذلك أن التوسع الجغرافي للمصرف من خلال زيادة عدد فروعه المرخص لها أو تفعيل الفروع التي سبق وتوقفت عن العمل يسهم في زيادة حجم القروض الممنوحة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1- إنّ توظيف مبالغ المنح والتبرعات الممنوحة وفق استراتيجيات و خطط زمنية محددة بالطريقة التي تمكن المصرف من تقديم خدمات مصرفية بميزات تشجيعية يسهم إلى حد كبير في جذب عدد أكبر من العملاء وبالتالي ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة التي تلبي احتياجات أفراد الطبقة المستهدفة من خدمات التمويل الصغير.

2- ساهمت تجربة مصرف الأول للتمويل الأصغر- سورية من خلال الخدمات المصرفية المقدمة ضمن فروعها الثمانية المنتشرة عبر المدن السوريّة (السلميّة- طرطوس -مصياف- اللاذقية- حلب-السويداء-دمشق-حمص) في تنمية المشروعات الصغيرة وتحسين مستوى دخل الفرد ومساعدة الفقراء وذوي الدخل المحدود

3-تستهدف سياسة الإقراض المتبعة طبقة الأفراد في المحافظات التي تضررت نتيجة الاضطرابات الأمنية في البلاد خلال الفترة الماضية وعلى وجه الخصوص محافظتي حمص وحلب الأمر الذي يتوقع منه أن يسهم إلى حد ما في عملية إعادة الإعمار.

4-يساهم انتشار الفروع في المحافظات السوريّة إلى ارتفاع مؤشر حجم القروض الممنوحة ، ممّا يعكس تطوراً على قطاع التمويل الصغير، من حيث اجتذاب أكبر عدد من العملاء ذوي الدخل المحدود، وهنا تكمن الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع بحيث يتحقق التوازن بين أفراد طبقات المجتمع لجهة تمكنهم من الحصول على الخدمات المصرفية كلّاً بما يتوافق مع دخله وقدراته الماديّة.

ثانيا": التوصيات

1-العمل على وضع استراتيجية فعّالة من قبل إدارة المصرف لتغطية كافة المناطق النائية التابعة للمحافظات التي تشكل الخريطة الجغرافية لانتشار هذا المصرف وذلك من خلال تفعيل مكاتب أو وحدات صغيرة لتقديم الخدمات ممّا يوفر الجهد والوقت للأفراد

الراغبين بتمويل مشاريعهم الصغيرة وذلك لقدرة المشروعات الصغيرة على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يحد من ظاهرة البطالة الريفية

2-نشر الوعي في المجتمع السوري حول خدمات التمويل الأصغر المصرفية وتفريقها عن برامج المساعدات الإنسانية بكافة السبل الممكنة وذلك في إطار تكوين فهم واضح حول متطلبات التمويل الأصغر لدى كافة أفراد المجتمع الأغنياء منهم والفقراء من خلال ورشات العمل والأنشطة التدريبة ونشرات التوعية بغرض استجرار وتفعيل فروع في تلك المحافظات للمؤسسة.

3-توصي الباحثة بضرورة استمرار دعم المشروعات الصغيرة في سورية خلال مرحلة إعادة الإعمار بحيث يتم العمل على عقد مذكرات تفاهم مع جهات استثمارية لدعم صيغ إقراض التمويل الصغير وذلك بالتعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والسلطة النقدية في البلاد.

قائمة المراجع العربيّة:

1-سليمان، أحمد غفار.2018."دور التمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.ص13.

2-السعيد، مجدي.1999. **تجربة بنك الفقراء**.ط:1.بنغلاديش.ص40.

3-الملّا، علاء علي.2019."تقييم الأداء المالي لمؤسسة التمويل الصغير الأولى – سورية وفق camels" رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.ص89.

4-الأولى للتمويل الصغير،2020،التقرير المالي السنوي.ط:20.سورية.ص47.

5-المللي، قمر. 2017."المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، ورقة بحثية، مجلة جامعة البعث- المجلد 39-العدد67-2017.ص11.

قائمة المراجع الانكليزيّة

1- Pine, David.2010."The microfinance sector in Bangladesh: innovation or stagnation", cmf thesis, university of Zurich, Bangladesh.p78.

2-SBP, Microfinance Department. 2011." Strategic Framework for Sustainable Microfinance in Pakistan". Karachi: State Bank of Pakistan.p35

3-Diriker, Damla, & Landoni, Paolo.2017." Microfinance in Europe", survey report.p65.

4-Khan, Zahoor, & Sulaiman, Jamalludin.2012."Social and financial efficiency of microfinance institutions in Pakistan", sanis Malaysia university, Pakistan.p86.

قائمة المواقع الالكترونية الرسمية:

- www.akdn.org/microfinance
- www.akdn.org/syria
- www.planetfinance.org
- www.sfdegypt.org
- www.sme.gov.eg
- www.smepromotionegypt.info
- www.undp.org.eg
- www.mixmarket.org.
- contactegypt@planetfinance.org
- Eib.org/en/.

القوانين والمراسيم والتشريعات:

1- القانون رقم (71) لعام 2007.

2- المرسوم التشريعي رقم (39) لعام 2006.

3- المرسوم التشريعي رقم (15) لعام 2007.

4- القانون (9) لعام 2010.

5- القانون رقم (8) لعام 2021.

6- قرار مجلس النقد والتسليف رقم375/ م ن لعام2021.